

الأنظمة السياسية الهجينة: مقارنة مفهومية نظرية

Hybrid political regimes: a conceptual and theoretical approach



بوبكر خطاف

طالب دكتوراه، مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 1 boubkeur@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2022/07/01

تاريخ القبول: 2022/04/05

تاريخ الإرسال: 2022/01/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقديم ميدان الأنظمة الهجينة من الجانب المفهومي النظري للمساهمة في بناء أرضية مشتركة، وتخفيف الالتباس وتقليل حدة التنازع بين المفاهيم المختلفة للباحثين، لأن أغلب الدراسات أبرزت قصور في إزالة الغموض حول تعريف دقيق للأنظمة الهجينة التي تندرج في المنطقة الرمادية واستحالة تصنيفها مفاهيميا، كما تطرقت هذه الدراسة الى محاولة إبراز أهم النقاط المفاهيمية المعتمدة في تصنيف الأنظمة من خلال التوافق والاختلاف، ثم كيف يمكن بناء تصور للأنظمة الهجينة من خلال بعض الدراسات في هذا الجانب مع ذكر بعض خصائص الأنظمة الهجينة، وأبرزت نتائج الدراسة المتوصل إليها ان الإطار النظري المفاهيمي في دراسة الأنظمة الهجينة لا يزال حديثا ولم تأخذ فيه الأبحاث القدر الكافي من الاهتمام للوصول الى بناء مفهوم مشترك بين مختلف الدارسين لوضع الأنظمة الهجينة ضمن قائمة الأنظمة المكتملة النمو مفاهيميا.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة الهجينة؛ الانتخابات؛ الديمقراطية؛ الدكتاتورية.

Abstract:

This study aims to present the field of hybrid regimes from the conceptual side to contribute to building a common ground, reduce confusion and reduce the intensity of conflict between different concepts for researchers, because most of the studies highlighted shortcomings in removing ambiguity about an accurate definition of hybrid regimes that fall into the gray area and it is impossible to classify them conceptually. This study also dealt with an attempt to highlight the most important conceptual points adopted in the classification of regime through compatibility and difference, and then how to build a conception of hybrid regimes through some studies in this aspect with mentioning some characteristics of hybrid regimes. the findings of the study highlighted that the theoretical-conceptual framework in the study of hybrid regimes is still recent and the research has not taken enough attention to reach the building of a common concept between the various scholars of the development of hybrid regimes In the list of conceptually mature systems.

Keywords: hybrid regimes, elections, democracy, dictatorship.

* المؤلف المرسل: بوبكر خطاف، boubkeur@univ-batna.dz

مقدمة

في ظل تداعيات الموجة الأخيرة من التحول الديمقراطي التي شهدتها العالم خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي، والتي شملت تحول في الأنظمة غير الديمقراطية الاستبدادية والشمولية مثل نظام الحزب الواحد، أو الأنظمة العسكرية، والأنظمة الاستبدادية. كما مس هذا التحول البلدان التي مزقتها الحروب وعصفت بها النزاعات الدولية في ظل احتكار مركزي لاستخدام القوة من طرف الدول العظمى، فانبثقت فئة جديدة من الأنظمة على غرار تلك الأنظمة السابقة المنحصر تصنيفها في تلك الفترة بين الاستبدادي والديمقراطي، امتدت إلى عصرنا هذا مواكبتنا بذلك التحولات العالمية الكبرى.

تبدو هذه الأنظمة أنها احتلت منطقة غير معروفة بعد بين الأنظمة الكلاسيكية، هناك من قال عنها من الباحثين انها انظمة حاولت الانتقال الديمقراطي فستقر تمركزها في منطقة رمادية اللون لعدم التأكد من انتمائها لا للأبيض ولا للأسود بين الديمقراطي والديكتاتوري، فتحدثت هذه الأنظمة بذلك معظم التحولات الديمقراطية التي شهدتها العالم في نهاية القرن الماضي كما ان الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب تؤكد ان هذا المجال من الأبحاث لا يزال خصب ولم يحظ باهتمام كبير من قبل الباحثين في تلك الفترة ولم يشهد دراسات معمقة خلال الفترة الحالية. وفي أغلب الدراسات حول الأنظمة الاستبدادية هناك اشكالية عدم تطرقها للأخذ بعين الاعتبار الأنظمة العالقة في المنطقة الرمادية، إلا أنه فيما بعد ونظرا لتزايد المستمر لهذا النوع من الأنظمة التي يطلق عليها الأنظمة الهجينة، أصبحت هناك الحجية في وجوب الاهتمام بها من قبل الدارسين والباحثين في هذا الاختصاص. ولذلك اعتمدنا في دراستنا على تحديد إشكالية عامة تسعى لتوضيح الإطار المفاهيمي لكل من مصطلح الأنظمة الهجينة بغية الوصول لفهم واسع وشامل لعملية التحول الديمقراطي، وكذلك عملية تطور هذا النظام خلال العقود الماضية.

إشكالية الدراسة: تتمحور الإشكالية العامة للبحث حول التساؤل التالي: ما اذا كان الواقع يثبت وجود هذه الأنظمة الهجينة المتمركزة في المنطقة الرمادية ما بين الديمقراطي والاستبدادي. وهل يمكن تأطير هذه الأنظمة مفاهيميا واعطائها بعدا نظريا يثبت استقلاليتها على النموذجين الديمقراطي والاستبدادي؟ أو بصيغة أخرى، هل يمكن وضع تعريف دقيق للأنظمة الهجينة من خلال اليات تصنيفها بين الديمقراطي والديكتاتوري؟ ومن خلال الإشكالية العامة يمكن طرح عدد من التساؤلات الفرعية على الشكل التالي: ماهي الأنظمة الهجينة؟ وماهي خصائصها؟ وكيف يمكن تمييزها عن بقية الأنظمة؟

منهجية الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية اعتمدنا في دراستنا على الإطار المنهجي التالي:

الأسلوب الوصفي التحليلي: تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك لمميزات هذا الأسلوب في دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، من خلال الاهتمام بوصفها وصفا دقيقا يعبر عنها كيفية مع توضيح خصائصها، كما يعتبر الأسلوب الوصفي مظلة واسعة ومرنة تتضمن عددا من الأساليب الفرعية المساعدة. ويشيع استخدام هذا الأسلوب في الدراسات التي تصف وتفسر الوضع الراهن أو ما هو كائن في أرض الواقع مثل الظواهر السياسية المختلفة.

مدخل التحول الديمقراطي: اعتمدنا في دراستنا على مدخل التحول الديمقراطي لأنه يساعدنا في معرفة مجموع حركات التحول والانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي في فترة زمنية محددة أو الانتقال من نموذج

سياسي غير ديمقراطي إلى نموذج سياسي ديمقراطي مؤسسي. ومن خلال مرحلة التطور هذه لا بد من أن هناك مرحلة خلال فترة زمنية معينة علقت بعض الأنظمة في ما يسمى المنطقة الرمادية، بحيث نفسها تبعاً لمدخل التحول الديمقراطي.

مدخل قياس جودة الديمقراطية: إن مدخل قياس جودة الديمقراطية يعتمد في دراسته وتحليلاته من خلال معامل القياس الذي له من الوسائل والمؤشرات والمعايير لتحديد جودة الديمقراطية، وكذلك من أجل الوقوف على مؤشرات النظامين التقليديين وتمييز المؤشرات الجديدة التي يمكن أن تفيدنا أثناء عملية إسقاطها على الأنظمة الهجينة، وهو الأمر الذي يساعدنا على تصنيف الأنظمة الهجينة كأنظمة مستقلة مفاهيمياً.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في وضع تعريفات ومفاهيم رئيسية في مجال الأنظمة الهجينة محاولة منا في جعلها قاعدة صلبة، تساعد الباحثين في توسيع دراساتهم، كما يساهم هذا التأصيل النظري في ضبط قواعد وأصول نظرية تمكن الباحثين في هذا المجال لزاماً التعمق في مثل هذه المواضيع للتمكن من معرفة واقع الأنظمة السياسية في العالم والتطورات الجديدة في عالم الأنظمة الهجينة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار النظري المفاهيمي للأنظمة الهجينة. عبر تعريف المفاهيم الأساسية لها وتطورها التاريخي، ولا سيما بعد انطلاق الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي في العالم، ثم يتناول مفهوم النظام الهجين من خلال المحطات والتجارب السابقة لبعض الدراسات، وأنواعها والمتطلبات التي لا بد من توفرها في نظام سياسي حتى يمكن اعتباره هجيناً.

تقسيم الدراسة: بناء على ما سبق، فإن تقسيم الدراسة كانت وفقاً لخطة تضمنت بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة أربعة عناصر رئيسية، اعتمدنا في العنصر الأول التطرق إلى الانتخابات كمعيار رئيسي في تصنيف الأنظمة السياسية، أما العنصر الثاني فكان عنوانه بناء تصور للنظام الهجين فيما اهتم العنصر الثالث بالمنهج التكويني وتحديد النظام الهجين والعنصر الرابع الأخير كان موضوعه حول تفسيرات تغير النظام الهجين.

1. حرية الانتخابات كمعيار رئيسي في تصنيف الأنظمة السياسية

يستخدم الباحثين في تصنيف الأنظمة الاستبدادية على معيار الانتخابات للحفاظ على سلطتها وشرعيتها، ولكن هل يمكن اعتبار هذا المعيار فعالاً في الوصول إلى جوهر هذه الأنظمة؟ ما دور التعددية الإعلامية التي تقدمها الأنظمة الاستبدادية في تصنيفها؟ بالنظر إلى أن معظم الأنظمة الاستبدادية قد تبنت الانتخابات وبعض التعددية الإعلامية، فقد تندرج العديد من الأنظمة الاستبدادية بالفعل في فئة الأنظمة الهجينة (Ezrow, 2018, p.84). وعلى ضوء ذلك، ما هي الطرق الجديدة بالنسبة لنا لدراسة وتصنيف الأنظمة الهجينة لتقديم فهم أفضل لكيفية عملها؟

إن الحد الفاصل بين النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي يكون أحياناً غير واضح وغير كامل، وخارجه يكمن نطاق أوسع بكثير من الاختلاف في النظم السياسية. ويعتبر الاختلاف حول فهم علي محدد بخصوص تصنيف الأنظمة في العالم من القضايا التي تثير الجدل بشأن ماهي عليه الأنظمة الهجينة اليوم وما هي خصائصها ومميزاتها في ظل مشكلة التصنيف التي تعاني منها الأدبيات والدراسات الأخيرة، وهل هناك فقط دول ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية (استبدادية)؟ أم هناك أصناف فرعية داخل كلا القسمين الكبيرين؟ وإلى أي صنف تنتهي تلك التصنيفات الوسيطة، مثل ما أشارت إليه فريدوم هاوس عن "فئة حرة جزئياً"، هل هي أقرب إلى

الأنظمة الحرة أم إلى الأنظمة غير الحرة؟ والأمر نفسه ينطبق على التصنيفات التي تقدمها المؤشرات الرئيسية الأخرى.

إن التمييز بين الديمقراطية الانتخابية والاستبدادية الانتخابية يدور بشكل أساسي حول عامل حرية الانتخابات ونزاهتها وشموليتها، وتكتم صعوبة المهمة في كون تحديد ما إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة من ناحية أحزاب المعارضة والمرشحين الذين يقومون بحملات انتخابية غير دقيقة المعالم، وكذلك من ناحية التصويت وإحصاء الأصوات. وبالتالي غالبا ما يكون انتقاد عملية صحة الانتخابات في الأنظمة الانتخابية الاستبدادية المحقق فيها من طرف المراقبين الدوليين بالاستناد إلى الحجج المقدمة حول نوعية العملية الانتخابية تبدو مقنعة على أن العملية سطحية وغير ناضجة ومسيرة سياسيا (Leah and Payam 2011, p. 274). ومن بين المعايير التي تحدد مستوى حرية الانتخابات أن تكون الحواجز القانونية للدخول إلى الميدان السياسي منخفضة، حيث هناك حرية أساسية للمرشحين والمؤيدين من الأحزاب السياسية المختلفة للقيام بحملاتهم والسعي لكسب الأصوات، وعندما لا يواجه الناخبون أي إكراه عند ممارسة خياراتهم الانتخابية، كما تتطلب حرية إجراء الحملة حدا ملموسا من حرية التعبير والتنقل والتجمع والتعاون في الحياة السياسية. غير أنه من الصعب قياس أهمية تجاوزات معينة فكما يجب أن يقتل أو يعتقل من مرشحي المعارضة أو مؤيديها قبل اكتشاف عدم ديمقراطية الانتخابات؟ في الهند مثلا كان للأغلبية المرتبطة بالانتخابات تاريخ طويل وقد تصاعدت مؤخرا إلى معدلات خطيرة في بعض الولايات ولكن الهند تصنف دائما بأنها دولة ديمقراطية (الشريف 2021، ص. 815).

تلعب الانتخابات دورا بارزا في تحديد استقرار النظام من خلال تسهيل عملية قمع المعارضة والتحكم في المصوتين وتمكن أيضا الحكام من إدارة النخب التي تشغل مسؤوليات رهنه داخل النظام القائم، تفسيراً لهذا الوضع الذي يبني على نمط انتخابي أوتوقراطي في دولة مستبدة تحاول أن تلبس ثوب الديمقراطية من خلال الانتخابات، فيجعل الحزب الحاكم النظام أقوى مقارنة بأسلوب الحاكم الكارزمي أو الديكتاتوري، لأنه بمنطق الحزب تسوي الخلافات بين النخب ويحول دون سخطهم، لأن رضى النخب أمرا حاسما لمستقبل النظام واستمراره وقد أظهرت بعض الأبحاث التجريبية أن الانتقال يكون مرجحا أكثر إذا ما ادارت النخب الوضع بالطريقة التي تضمن لها مصالحها، بهذا المعنى فإن الانتخابات الأوتوقراطية مصممة لإرساء طريقة منتظمة لتقاسم السلطة (القوة) بين سياسيي الحزب الحاكم في الحالات التي لا يقوم فيها الأوتوقراطيين بحضر المعارضة (بولمي 2017، ص. 25).

إن دراسة الانتخابات حول ما إذا كانت حرة أم لا والاعتماد على متغير الحرية كعامل لتحديد جودة نوعية الانتخابات، يتطلب تحقيقا في دقة جزئيات العملية الانتخابية والآلية القانونية التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم وضبط العملية الانتخابية، من خلال إرساء مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين. كل هذه الخصائص تجعل من الباحث في هذا المجال له من المؤشرات ما يسمح بتحديد طبيعة النظام وإمكانية تصنيفه. إن الفكرة المعيارية التي تعتمد على بعد النزاهة الانتخابية نوقشت من قبل العديد من الباحثين، حيث أن الأنظمة السياسية تتراجع إلى الاستبدادية الانتخابية عندما تكون مخالفات المعيار الأدنى من الديمقراطية جديدة، بحيث أنها تخلق مساحات غير متوازنة بين الحكومة والمعارضة. ومع ذلك فحتى في كثير من الديمقراطيات الليبرالية ليس هناك مساحات حيث تتمتع الأحزاب بمنافع الحكم، كما للسلطات التنفيذية الحاكمة امتيازات على بقية الأحزاب في الوصول بسرعة للإعلام والحصول على الأموال بسهولة كبيرة، والقدرة سواء كانت قانونية أم لا على استعمال وسائل النقل الحكومية والاستعانة بالموظفين الحكوميين عند إجراء الحملات الانتخابية. ولأنه لا يوجد نظام ديمقراطي كامل

تتطلب كل الأنظمة تيقظا وانتباها دائمين ولا تنفي التجاوزات الشخصية المعزولة ويتوفر لجميع المتنافسين وصول متكافئ لوسائل الاعلام العامة وهناك من يركز لمعرفة نزاهة الانتخابات على وجود سلطة حيادية لإدارة الانتخابات، وتوفر هذه السلطة على كفاءة عالية لاتخاذ احتياطات معينة ضد الاحتيال في التصويت واحصاء الأصوات(الشريف 2021، ص. 816).

2. بناء تصور للنظام الهجين

تم التطرق إلى مصطلح الأنظمة الهجينة منذ ما يقرب ثلاثين عاما، على أساس أنها مزيج سياسي وظيفي وإقليمي(Ezrow 2018, p. 95). وظهرت في خضم التحولات التي شهدتها العقود الأخيرة من القرن الماضي، فكان انتشار هذه الأنظمة التي ليست ديمقراطية بالكامل ولا سلطوية كلاسيكية، تبناها الفكر السياسي فيما بعد على أنها الأنظمة الهجينة التي ازدادت نسبتها في العقود الأخيرة. وهذه الأنظمة في بداية تعريفاتها عبر علماء الباحثون على أنها مجموعة فرعية متميزة من الديمقراطيات المعيبة التي هي في الواقع ديمقراطية مشوهة أي بها عيوب معينة تؤثر على كيفية عملها وعمل مؤسساتها الدستورية داخل النظام. كما جاء في إشارة لبعض الباحثين على أنها غالبا ما تُعتبر أنظمة استبدادية لها بعض السمات الديمقراطية.

لقد اعتبرت الانتخابات مؤشرا أساسيا لقياس النظام الهجين لدى الباحثين الأوائل، وتم الاعتماد على بعد تقييمي يركز على "المنهج متعدد الأبعاد" الذي يعتمد في شرح النظام الهجين على ثلاثة أبعاد في شكل مكعبات تعتمد على الطول والعرض والارتفاع، بحيث كل مكعب يفسر بعدا للقياس مثل البعد التنافسي للأنظمة وبعد التدخل الوصائي للأنظمة وبعد الحرية المدنية للأنظمة(Leah and Payam 2011, pp. 287-291). وغالبا ما تكون هذه الأبعاد نموذجا لقياس هذه الأنظمة الهجينة في بلدان تتبنى حكوماتها واجهات ديمقراطية، تتحدد وتبرز سماتها في شكل انتخابات دورية ولكنها غير تنافسية، ومن خلال تقديم تعددية محدودة لوسائل الإعلام والحرية المدنية، وإجراء الانتخابات وإتاحة بعض المساحة للمعارضة تترافق عموما مع قيود صارمة على الحريات المدنية وغيرها من الحقوق الديمقراطية. وقد تضاعفت نسبة الأنظمة الهجينة أكثر من أربعة أضعاف منذ عام 1975، من سبع بلدان ما يقابلها نسبيًا 5 في المئة إلى 28 بلد وما يقابلها نسبيًا 18 في المئة في عام 2018(برازي 2019، ص. 12).

في معظم الأنظمة غير الديمقراطية، يجري تقييد الحريات المدنية بصورة ممنهجة، ففي كثير من الأحيان لا يوجد فصل واضح بين السلطات الثلاثة التنفيذية القضائية والتشريعية، وفي أغلب الأحيان تخضع السلطة القضائية لسيطرة السلطة التنفيذية، وغالبا ما يجري منع الأحزاب السياسية المعارضة من العمل بحرية، وتقييد وسائل الإعلام بصورة منهجية وواضحة، وكذلك الأصوات الناقدة داخل المجتمع المدني، وذلك على الرغم من أن السلطة التنفيذية في الدول الفاشلة والبلدان التي دمرتها الحرب الأهلية لا تملك سلطات قمعية استبدادية على السلطة القضائية وأحزاب المعارضة.

وعلى الرغم من وجود تباين كبير بين الأنظمة الهجينة، يمكن ملاحظة بعض السمات العامة. على سبيل المثال تتميز الأنظمة السياسية الهجينة بـ "التعددية العقيمة" (الأنظمة التي يوجد فيها تعددية كبيرة وعمليات انتخابية تنافسية ولكن تظل الديمقراطية ضحلة ومضطربة)، وتتميز أيضا بـ "سياسات القوة المهيمنة" (حيث هناك بعض المساحة للمنافسة السياسية ولكن هناك مجموعة واحدة تهيمن على النظام بحيث يكون هناك احتمال ضئيل لتداول حقيقي للسلطة)(Carothers 2002, pp. 1-21). وتميل الأنظمة الهجينة عادة للسياسة الشعبوية غير الخاضعة للمساءلة من خلال قيادة الرجل القوي وعمليات صنع القرار المهمة. هذا النوع من القيادة

له تقليد طويل في أجزاء كثيرة من العالم النامي، بما في ذلك على وجه الخصوص أفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما لاحظ نيكولاس فان دي وال في العديد من البلدان الإفريقية وبغض النظر عن الترتيبات الدستورية فإن القوة شخصية للرئيس هي المهيمنة على المشهد السياسي وكل شيء متمركز حول شخصية الرئيس، وهو حرفيا فوق القانون (van de Walle 2003, pp. 297-321). كما أن الأنظمة الهجينة تتميز بخاصية أساسية وهي أن تمويل الدولة لا يخضع للمساءلة.

من جهة أخرى، فإن مستويات المصادقية والثقة في المؤسسات الرسمية (الديمقراطية) ضرورية للاستقرار السياسي والامتثال للقانون، ومع ذلك على الرغم من التقدم الديمقراطي الكبير لا سيما في مجال الانتخابات في الأنظمة الهجينة، إلا أن العديد من المؤسسات الرسمية الضرورية تعاني بشكل كبير لجعل الديمقراطية قائمة فعليا بسبب غياب المصادقية والثقة. في مقال عن الرأي العام والديمقراطية في أمريكا اللاتينية، وجدت روثا مينوكال أننا على سبيل المثال أن بين عامي 1996 و 2001 ثبت أن الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية هي المؤسسات الأقل ثقة من قبل السكان، مرتبة أقل بكثير من الكنيسة القوات المسلحة (Menocala, 2006, p. 68). وكما هو واضح من خلال الكثير من التجارب الانتخابية التي جرت في هذه المنطقة، يبدو أن الإيمان بالأحزاب السياسية والهيئات التشريعية لا يزال ضعيفا على اعتبار أن الأحزاب تلعب دورا حاسما في رعاية الحكم الديمقراطي والحفاظ عليه، حيث أنه إذا كانت صحة النظام الحزبي في بلد معين تتدهور ستعاني جودة ديمقراطيتها بنفس القدر (Menocala, Fritz and Raknerc 2008, p. 34).

3. المنهج التكويني وتحديد مفهوم النظام الهجين

فضلا على الطريقة السابقة لفهم الخريطة المفاهيمية للأنظمة بالاعتماد على الصفات والسمات بطريقة خطية من الديمقراطية للاستبداد، اعتمد الباحثون أيضا على النهج التكويني لتعميق المفاهيم أكثر، على أساس أنه يزود الباحثين برؤية جديدة حول مجال الأنظمة الهجينة. كما اعتمد الباحثون على منهج ثاني قائم على قياس متعدد الأبعاد كان يستخدم غالبا في الماضي بشكل يعتمد اعتمادا مطلقا على مفهوم النسق (النظام) في سلسلة متصلة واحدة تمتد من الديمقراطية الليبرالية إلى الاستبداد المغلق. وعليه، هناك حاجة إلى إحياء وجهة النظر متعددة الأبعاد من أجل توضيح مجال الأنظمة الهجينة ولتوفير فهم أكمل لعلاقة الأنظمة مع بعضها البعض. منهج آخر أقل شيوعا في دراسات النظام السياسي يعتمد على منظور "المنطق الضبابي" (Goertz 2006, p. 6). بالإضافة إلى ذلك فإن المفاهيم التي تم تشكيلها من خلال المنهج التكويني هي أكثر ملاءمة لصياغة واختبار النظرية السببية بسبب الضغط الذي تضعه هذه الطريقة على مجموعة متنوعة من السمات المؤسسية التي تتقاطع مع أنواع الأنظمة.

يعد المنهج التكويني مناسباً لوضع مفاهيم معقدة بناء على المجموعات المتعددة التي تتحد فيها السمات المختلفة أو الخصائص المحددة للنظام. يتم عرض مفاهيم النظام الناتجة بطريقة ثنائية التفرع، حيث يتم تكوين ميزاتها بشكل فريد لتشكيل مجموعة متنوعة من الكيانات المتميزة ذات المغزى. إلى جانب المنهج المتدرج، فإن الموقف ثنائي التفرع هو وجهة نظر وجودية رئيسية تستخدم لوضع تصور للأنظمة (Przeworski and Limongi 1997, pp. 155-83). لذلك فإن أحد المقدمات المركزية للمنهج التكويني هو أن الأنظمة لا تُقارن أو تُقاس من حيث الأنظمة الأخرى، وبالتالي فإننا لا نقيس الأنظمة غير الديمقراطية من خلال درجة ديمقراطيتها، هذا لأننا نؤكد أنه من غير المنطقي أيضا طرح السؤالين التاليين: ما مدى شمولية نظام ديمقراطي؟ ما مدى ديمقراطية النظام

الاستبدادي؟ بدلا من ذلك نطبق توصية لينز المركزة لتحليل منهجي لأنواع مختلفة من الأنظمة في حد ذاتها ولا ننظر إليها على أنها مجرد انحرافات عن نوع واحد مثالي (Linz 1970, pp. 251–83).

بدلا من ذلك هناك رأي مخالف يناقش فكرة أنه لا يمكن مقارنة الأنظمة إلا ببعضها البعض بناء على خصائصها المحددة، مثل مفهوم الملكية هو خاصية واحدة مثل التعددية أو التنافسية في حالة الأنظمة السياسية، وليس مزيجا من السمات المرتبطة ككل. في هذا الصدد، يؤكد المنهج التكويني على الطرق المتعددة التي يمكن أن تتحد بها الخصائص لتحديد نوع النظام. على سبيل المثال، في عمله الرائد حول الأنظمة غير الديمقراطية، استخدم لينز الأبعاد الثلاثة: التعبئة والأيدولوجيا والقيود القيادية من أجل بناء أنماط مثالية للنظام ثم أضاف لاحقا سمة التعددية إلى نموذج (Leah and Payam 2011, p. 282). في المقابل، فإن المنهج المتدرج يعطي مفاهيم الحركة من حيث الدرجة، حيث يتكون من سلسلة مستمرة ومتصلة بقطين متعارضين -قطب الديمقراطية وقطب السلطوية في حالة استمرار النظام (Bollen and Jackman 1989, pp. 612–21). يتيح المنهج التكويني ويسلط الضوء على الخصائص المؤسسية الفريدة التي قد تكون حاسمة لكل من الاختيار المناسب للحالة في اختبار النظرية السببية.

ويشمل مجال الأنظمة الهجينة العديد من الباحثين الذين يستخدمون عتبات بالاقتران مع عرض السلسلة التقليدية. ويحتوي هذا المنهج الأكثر دقة بشكل جوهري على موضع متدرج، حتى لو كان يحاول التقاط الطبيعة ثنائية التفرع لمفهوم ما مع إضافة عتبات (Collier and Adcock, 1999, pp. 537–65). بعبارة أخرى، رغم وجود اختلاف نوعي بين نظامين مختلفين مفصولين بحد أدنى، فإن المفاهيم تتعلق ببعضها البعض فقط بناء على السلسلة الموحدة التي يقوم عليها المخطط المستخدم لتحديد التصنيف. في حين أن العديد من الباحثين الذين يستخدمون منهجا متصلا رسموا خريطة لعلاقة الأنظمة المختلفة، بما في ذلك الأنواع الهجينة مع بعضها البعض، في حين فإن أولئك الذين لديهم وجهة نظر تكوينية لم يفعلوا ذلك إلا بشكل نادر. على سبيل المثال رغم الاعتراف بوجود أنواع متعددة من الأنظمة الهجينة، إلا أنهم لا يصورونها بشكل رسمي أو يضعونها في سياق المجال الأكبر للأنظمة السياسية.

إن الاهتمام القليل الذي يوليه الباحثون لأنواع أخرى من الأنظمة التي تبدو هجينة يزيد من الارتباك المفاهيمي، بحيث يستخدم بعض الباحثين منهجا تكوينيا للأنظمة الهجينة بناء على عمل Geddes (1999, pp. 44–115)، ومع ذلك، فإن تصنيفهما التفصيلي يفتقر إلى التدقيق مما يضيف نوعا من الارتباك المفاهيمي من خلال إدخال أنواع أنظمة متعددة دون وضعها في سياق مناسب في الدراسات. تشير بعض الدراسات أنه تم استخدام المنهج التكويني في بعض الحالات خارج مجال الأنظمة الهجينة لوضع تصور لأنواع الأنظمة الأخرى، حيث يستخدم لينز منهجا تكوينيا لوضع تصور للأنظمة الاستبدادية والشمولية (Linz 1970, pp. 251–83). في وقت لاحق قامت Geddes بشكل مبتكر بإنشاء مجموعة متنوعة من النماذج غير الانتخابية باستخدام هذه الطريقة (Geddes 1999, pp. 115-144)، بينما قام كل من Coppedge و Reinicke بنفس الشيء على مستوى الأنظمة الديمقراطية (Coppedge and Reinicke 1990, pp. 51–72). ومع ذلك فإن هذه التصنيفات لا تحدد التعريف المفاهيمي للأنظمة الهجينة المعاصرة بسبب الفترة الزمنية التي تم فحصها فيها، في حين أن عمل لينز يوفر لنا طريقة مفيدة بشكل خاص لتصور الأنظمة غير الديمقراطية، وعليه فإن الأبعاد التي يحددها منسجمة بشكل أفضل من أجل وضع المفاهيم وتمييزها بين أنواع مختلفة من الأنظمة غير الانتخابية، مثل الشمولية والسلطانية والسلطوية والديمقراطية.

هناك حاجة ملحة إلى إيجاد مجموعة أبعاد بديلة من أجل الامام بظاهرة الأنظمة الهجينة، حيث يجب أن ترشد هذه الأبعاد إلى اختيار الميزات الهامة للنظام اللازمة لتصنيف النظام المناسب والفعال. علاوة على ذلك، يجب أن تعكس هذه السمات الجديدة التطورات النظرية التي حققها علماء الأنظمة الهجينة على مدى العقدين الماضيين من خلال التطورات الهامة التي تم إحرازها في تصنيف النظام الهجين. لقد قام العديد من الباحثين بتحديد أنواع متعددة من الأنظمة تندرج ضمن مساحة تسمى بـ "المنطقة الرمادية"، وهي المجال الفاصل بين الديمقراطية والاستبدادية، بحيث يمكن أن نسي هذه المنطقة الرمادية والمتداخلة بين نوعين من الأنظمة "بالنظم شبه الديمقراطية"، والتي عادة ما تحدث فيها انتخابات تنافسية بين أحزاب متعددة، لكن هناك عيوب خطيرة في العملية الانتخابية أو قيود صارمة على سلطات المؤسسات التمثيلية الديمقراطية التي تكون منخفضة الكثافة أو التركيز من حيث التواجد والفاعلية في العملية الانتخابية التي تجري بحيث من المفروض ان تكون العملية حيوية ونزهة نسبيا (Ezrow 2018, pp. 83-86).

تفتقر الحكومات في الأنظمة شبه الديمقراطية إلى المساءلة الحقيقية من طرف المجالس المنتخبة ومن طرف المعارضة السياسية سواء الرسمية عن طريق المعارضة البرلمانية أو غير الرسمية والممثلة في الأحزاب السياسية التي لم تحظ بتمثيل نيابي في البرلمان، لكنها تنتقد عمل الحكومة من خلال الوسائل المسموح بها خارج قبة البرلمان كالتجمعات السياسية. وخلال فترة ما بين الانتخابات تكون الحكومات مسيطرة بشكل ملاحظ على العمليات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة أو برنامج عملها وتحاول في نفس الوقت أن تظهر الشكل الديمقراطي لها من خلال تمرير بعض مشاريع القوانين للسلطة التشريعية للمصادقة عليها، والتي عادة ما تكون في مضمونها تخص مسائل لا تمس بأصل النظام، وهذا شكل من أشكال هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية التي كان لا بد أن تكون مستقلة في عملها. إن هذه الأمثلة تقربنا من فهم النظام الهجين وتعطينا تعريفا محددا له يؤكد بأن النظام الهجين هو مزيج مختلط من الاستبداد والمؤسسات الديمقراطية ومختلف عن الديمقراطية والاستبدادية (Karl 1995, pp. 72-86). وتتميز الأنظمة شبه الديمقراطية بظاهرة الأحزاب المهيمنة على السلطة، والتي تكون فيها انتخابات حرة لكن هناك حزب واحد يهيمن على العملية الانتخابية ويمنع أي منافس للوصول إلى السلطة. وهذا يمكن القول أن الأنظمة الهجينة تحتوي على هيئات تشريعية وقضائية مستقلة ومنظمات المجتمع المدني، ومع ذلك لا تسمح بنقل السلطة من خلال الانتخابات، وبالتالي فهي ليست ديمقراطيات تعمل بشكل كامل، وهو ما يتعارض مع مبدأ التداول على السلطة في الأنظمة الديمقراطية.

4. تفسيرات تغير النظام الهجين

يسمح لنا التحليل متعدد المستويات للأنظمة بإيلاء اهتمام أكبر لمفهوم النظام الانتخابي، وهو المفهوم الذي لم يتم مناقشته بشكل كبير في أدبيات الأنظمة الانتخابية وغير الانتخابية، حيث أنه بوجود انتخابات متعددة الأحزاب تكون بذلك العامل المحدد للنظام الانتخابي. على سبيل المثال، لم يكن الاتحاد السوفياتي نظاما انتخابيا بل كان نظاما غير انتخابي لأنه لم يجر انتخابات متعددة الأحزاب، أو كان نظاما لا يجري انتخابات أو يجري انتخابات حزب واحد فقط. توضح العديد من الدراسات كيف تقوم الأنظمة الانتخابية وغير الانتخابية ببناء وتنظيم مفاهيم حول الديمقراطية والاستبداد بالإضافة إلى الأنواع الفرعية لكل منها. كما أن مستوى النظام الانتخابي هو سبب الكثير من الارتباك المفاهيمي حول الاستبداد. إن التعريف الحالي للنظام الانتخابي يمنع من رسم حدود واضحة بين الأنظمة الاستبدادية والأنظمة الهجينة، مما يخلق توترا داخل النوع الاستبدادي. حيث أن الديمقراطية وأنواعها الفرعية تشير غالبا إلى تصور مفاهيمي قائم على التعميم فيما يتعلق بفئة النظام الانتخابي،

هذا لأن كل هذه الأنظمة تجري انتخابات متعددة الأحزاب. في المقابل تشير السلطوية وأنواعها الفرعية إلى نوع من التعميم فيما تعلق بفئتي النظام الانتخابي وغير الانتخابي، حيث تجري بعض الأنظمة انتخابات متعددة الأحزاب بينما لا تقوم أنظمة بهذا الأمر (Collier and Levitsky 1997, pp. 430-437).

لقد أثبتت نسبة كبيرة من الدول غير الديمقراطية في العالم استمرارها على الوضع الراهن ولم تشهد حكما ديمقراطيا في تاريخها. كما أن أكثر من نصف الدول غير الديمقراطية في العالم ما يعادل 18 دولة من أصل 32 ، وكذلك نسبة الأغلبية العظمى (73 في المئة) من الديمقراطيات الهجينة وأنظمة الحكم غير الديمقراطية مجتمعة، لم تكن أبدا ديمقراطية في أي وقت منذ عام 1975. لا ينبغي التقليل من شأن تأثير هذه الدول المتمسكة بالنظام غير الديمقراطي على المشهد الديمقراطي العالمي. وعلى الرغم من أن عدداً من الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية حققت بعض التقدم في مؤشرات الديمقراطية في السنوات العشر الماضية، فقد أصبح عدد أكبر منها استبداديا بصورة متزايدة. وتعرف مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية هذه العملية التي تسعى تعمق الاستبداد بأنها تدهور كبير في ثلاثة على الأقل من السمات الفرعية للديمقراطية في الأنظمة الهجينة أو غير الديمقراطية على امتداد مدة زمنية متوسطة. وفي بعض الحالات، دفع ذلك بعض الأنظمة الهجينة في اعاقا مسارها نحو الديمقراطية لتصبح غير ديمقراطية. وقد ازداد عدد البلدان التي شهدت تعمق الاستبداد في العقد الماضي، وبلغ الآن أعلى مستوى له منذ عام 1975 (برازي 2019، ص ص. 12-15).

خاتمة:

من خلال هذا المقال نعتقد أننا أثبتنا جدوى الإطار النظري المفاهيمي في إمكانته لوضع تصور للأنظمة الهجينة مع رسم معالمه وتحديد أبعاده وحدوده، كما تمكنانا المعايير والمؤشرات المشار إليها في هذه الدراسة من تصنيف النظام الهجين تبعا لبقية الأنظمة في العالم، لكن في الأمر الواقع بالنسبة للممارسات السياسية من طرف الأنظمة يصعب التحكم في هذه المقاييس كما يصعب مراقبتها بدقة مما يجع هامش المراوغة والتحايل في تحريك معاملات ومتغيرات المؤشرات القياس العمليات الانتخابية ودور الاعلام وتفعيل ممارسة الحريات الفردية والعامّة وتأييدها قانونيا ممكنا إلا التطبيق في أرض الواقع الذي يعكس الإرادة السياسية في محاولة للسلطة لفرض طبيعة نظام معين يجعل منها هي الفيصل في العملية برمتها.

وفي المقابل نجد أن عملية تصنيف الأنظمة السياسية مهمة صعبة. كما لاحظ المفكرين ذلك مثل كل من دياموند وليينز وليبسييت، حيث شاهدوا أنه هناك مجموعة كبيرة من الأنظمة غير الديمقراطية ظهرت خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي وعلاقتها مع بعضها البعض وهذه الديمقراطية غالبًا ما تكون غير كاملة وغير واضحة المعالم والسمات. في حين أنه من المؤكد أن الحقائق المعقدة للحياة السياسية ستشكل دائما تحديات كبيرة لوضع تصور وتصنيف لأنواع الأنظمة، فإننا نرى أن النهج التكويني المعتمد عليه في تحليلنا من خلال هذا المقال مناسب تماما لمعالجة بعض هذه الصعوبات لأنه يوفر رؤية متعددة الأبعاد للأنظمة. خاصة في تحديد سمات جديدة يمكن الاعتماد عليها في تصنيف الأنظمة الهجينة.

يبدو أنه بعد تحديد مصدر الارتباك المفاهيمي في التصنيف المعاصر على مستوى النظام الانتخابي، يمكننا إزاحة العديد من التشويش المفاهيمي وإعادة بناء المفهوم الشامل للأنظمة الهجينة من خلال تصور العملية الانتخابية وغير الانتخابية. و بالتأكيد هذا يسمح لنا بإعادة التعريف لمساهمة الباحثين وأهميتها المستمرة اليوم في

تصنيف الأنظمة، وفي الوقت نفسه تُظهر الفجوة النظرية في الأعمال القديمة التي خلقت مساحة مفاهيمية للأنظمة غير الديمقراطية وغير الاستبدادية والتي نسميها اليوم الأنظمة الهجينة.

من خلال تسليط الضوء على التكوينات متعددة الأبعاد المحتملة التي قد تشتمل على أنواع الأنظمة، يمكن طرح ترتيب مختلف لعلاقات الأنظمة الديمقراطية والهجينة والسلطوية. في حين أن تصنيف النظام المعاصر يعتمد في الغالب على سلسلة متصلة أحادية البعد، فإننا نحبي تصور متعدد الأبعاد للأنظمة القائمة على التنافسية والتدخل الوصائي والحريات المدنية. نتيجة لذلك، قد يساعد منظورنا المفاهيمي في توحيد معنى النظام الهجين وتخفيف بعض الارتباك المفاهيمي في أدبيات هذه الدراسات.

قائمة المراجع

1. الشريف، صورية. (2021). قياس الديمقراطية: إشكالية المؤشرات والمعايير. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، 8(1)
2. بولي، سيلين. (2017). *جذور الاستبداد في الشرق الأوسط*، ترجمة وتحريير جلال خشيب. دمشق: مركز إدراك للدراسات والاستشارات.
3. برازي، علي. (2019). *الحالة العالمية للديمقراطية 2019 معالجة العلل إحياء الوعد*. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
4. Bollen, Kenneth and Jackman, Robert. (1989). Democracy, stability, and dichotomies. *American Sociological Review*, 54(4)
5. Carothers, Thomas. (2002). The end of the transition paradigm. *Journal of Democracy*, 13(1)
6. Collier, David and Adcock, Robert. (1999). Democracy and dichotomies: a pragmatic approach to choices about concepts. *Ann Rev Pol Sci*, 2
7. Collier, David and Levitsky, Steven. (1997). Democracy with adjectives: conceptual innovation in comparative research. *World Pol*, 49(3)
8. Coppedge, Michael and Reinicke, Wolfgang. (1990). Measuring polyarchy. *St Comp Int Dev.*, 25(1)
9. Ezrow, Natasha. (2018). Authoritarianism in the 21st Century. *Politics and Governance*, 6(2)
10. Geddes, Barbara. (1999). What do we know about democratization after twenty years?. *Ann Rev Pol Sci*, 2
11. Goertz, Gary. (2006). *Social science concepts: a users guide*. Princeton: Princeton University Press
12. Karl, Terry Lynn. (1995). The hybrid regimes of Central America. *Journal of Democracy*, 6(3)
13. Leah, Gilbert and Payam, Mohsen. (2011). Beyond Authoritarianism: The Conceptualization of Hybrid Regimes. *Studies in Comparative International Development*, 46(3)
14. Linz, J. (1970). An authoritarian regime: Spain. In: Allardt E, Rokkan S, editors. *Mass politics: studies in political sociology*. New York: Free Press
15. Menocal, Alina Rocha, Fritz, Verena and Rakner, Lise. (2008). Hybrid regimes and the challenges of deepening and sustaining democracy in developing countries. *South African Journal of International Affairs*, 15(1)
16. Menocal, Alina Rocha. (2006). *Changing Course in Latin America: Reconciling Democracy and the Market?*. UK: Overseas Development Institute,
17. Przeworski, Adam and Limongi, Fernando. (1997). Modernization: theories and facts. *World Pol.*, 49(2)
18. van de Walle, Nicolas. (2003). Presidentialism and clientelism in Africa's emerging party systems. *Journal of Modern African Studies*, 41(2)